أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

صحفيون في مرمى نيران السلطة:

صعود واعد ونهاية مؤلمة

إعداد
نورا عبد المحسن

تمهيد:

تتفاوت العلاقة بين الدولة والصحافة باختلاف القيادة ونظام الحكم، وتأخذ هذه العلاقة شكلين، فإما أن تكون تبعية أو عدائية؛ ذلك أن الصحافة قد تكون واجهة للسلطة مهمتها تجميل صورتها أمام مواطنيها والدول الأخرى، أو إظهار الحقائق والأدلة التي قد تهدد بقاء السلطة؛ ليحدث بذلك صدام بين الدولة والصحفيين إلى الحدِّ الذي يهدد حياتهم، وتتيح النظم الديمقراطية حرية التعبير عن الرأي لمواطنيها، ويُنصُّ على ذلك في دستورها باعتباره حقًا طبيعيًا لا يُفترض أن يُحرم منه أي مواطن، ونجد في هذه الأنظمة احترامًا لحقوق الصحفيين وتوفير مساحة لهم لممارسة عملهم دون خوف من استقطابهم، أما في النظم الاستبدادية فإن خيارات الصحفيين تظل محدودة؛ فإما أن يغدوا أداة للسلطة تستغل لتحسين سمعتها أمام شعبها، أو أن يتبنوا دور الكاشف عن الحقائق التي قد لا ترضاها الدولة، لتقوم الدولة بتهديد وجودهم ليغيروا مسلكهم أو يتعرضوا للاغتيال.

تقع عملية توفير الأمان وحماية سلامة الصحفيين لممارسة حقهم في التعبير دون قيود على عاتق الدولة والمنظمات الصحفية وكذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، من خلال اتخاذ التدابير الفعَّالة ضد عمليات القتل وسوء المعاملة وغيرها من عمليات التدخل التي تهدد سلامة الصحفيين، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات من خلال التحقيق المستقل ومعاقبتهم، أما العنف الموجه نحو الصحفيين فهو يهدد الحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة وحماية حقوق الإنسان.

وستعرض الدراسة بعض الحالات التي تورطت بعض الحكومات فيها في اغتيال صحفي، وهي تكشف حالة العداء القصوى التي تصل إليها العلاقة بين السلطة والصحافة، ما يدل على غياب حرية الرأي والتعبير وقمع حقوق الإنسان ومخالفة الاتفاقيات الدولية والقوانين التي تقرها المنظمات الدولية التي تُشرع حقوق الإنسان، وتدافع عنها وتُلزم الدول بتطبيقها، ويختلف المدى الذي يتاح من خلاله التوسع في حرية التعبير وإبداء الرأي أو تقييد حرية التعبير من دولة إلى أخرى، حيث تفرض الأنظمة الديمقراطية نوعًا من الحماية والالتزامات التي تتحملها الدولة؛ لصون حقوق الصحفيين ودعم حرية التعبير وإبداء الرأي؛ أما الأنظمة التي يسعى الحكام فيها إلى إدامة سلطتهم وقمع المعارضة التي تهدد بقاءهم في الحكم، فإن حرية التعبير فيها تصير معدومة كما تصبح حقوق الصحفيين مهددة، وستتناول الدراسة نماذج لاغتيالات صحفيين في أنظمة مختلفة منها الديمقراطي كالولايات المتحدة أو أخرى خاضعة لنظم ديكتاتورية.

كما ستتناول الدراسة آليات أنظمة الحكم المختلفة في التعامل مع الصحفيين المعارضين، ودراسة مقارنة بين أهداف اغتيال الصحفيين وأسبابه وتداعياته، كما تتعرض للإطار التشريعي الوطني والدولي لحقوق الصحفيين، وأبرز المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، والتزامات الدولة تجاه الصحفيين، والدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والرأي العام في حفظ حقوق الصحفيين، وحماية حرية التعبير عن الرأي.

أولاً: دور المجتمع الدولي في حماية حقوق الصحفيين:

تعرض الصحفيون في الفترة الأخيرة إلى العديد من التهديدات والهجمات التي تقيد حريتهم في التعبير عن آرائهم، ما يجعل اللجوء إلى الدولة لسن القوانين والتشريعات الوطنية التي تضمن حقوقهم وتوفر حرية الرأي والتعبير أمرًا ضروريًّا، ومن ثم نجد الدولة – التي قد تسهم بشكل كبير في تعريض حياة الصحفيين للخطر – يجب عليها فرض نظام يحمي هؤلاء الصحفيين من تقييد حريتهم، ويوفر لهم حماية لسلامتهم وحرياتهم في أوقات السلم والنزاع.

وتعتبر سلامة الصحفيين دعامة أساسية للحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام الحر، كما تمثل الهجمات التي يتعرضون لها من قِبل الجهات الفاعلة التابعة للدولة أو الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، أداة تهدد جميع الشعب؛ لأنها تمنع الصحفي من نقل المعلومات الموثوقة إلى الشعب، ما يؤدى إلى تزايد التحريض والفساد في الدولة ومنع حرية التعبير، وبالتالي عرقلة تطبيق الديمقراطية.

ويتمثل الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة في احترام حقوق الصحفيين وحمايتهم وتعزيز بيئة آمنة لهم، وتوفير الإطار القانوني على المستوى المحلي وجعله متوافقًا مع المعايير الدولية التي توفر حرية الرأي والتعبير لأداء عملهم بشكل مستقل دون وجود عوائق أو خوف من الرقابة أو الاضطهاد أو المقاضاة، ويتطلب هذا وجود الإرادة السياسية والتدابير القانونية والقضائية، وتعزيز ثقافة احترام دور الإعلام في النظام الديمقراطي.

ويجب أن تضمن الدولة مساءلة المُساهمين في التهديدات والهجمات التي تُرتكب ضد الصحفيين من خلال التحقيق في الادعاءات التي تُوجَّه إليهم، وتقديم الجناة إلى العدالة وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوفير سبل الانتصاف المناسبة للضحايا من الصحفيين، ما يسهم في ردع المحاولات التي تهدف إلى تهديد سلامتهم، حيث يُمثِّل الإفلات من العقاب عقبة أمام ضمان سلامة الصحفيين بشكل فعَّال[1]، كما تسهم التعددية الإعلامية ووجود العديد من مقدمي وسائل الإعلام وتمثيل وجهات النظر السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها في وسائل الإعلام المختلفة، في تهيئة بيئة مستقرة للصحفيين؛ حيث يلعب ذلك دورًا في عدم احتكار السلطة لوسائل الإعلام، كما تضمن الخصوصية وعدم الكشف عن هوية الصحفيين حرية الصحافة.

ويمكننا القول إن آليات التنظيم الذاتي القوية مثل مجالس الصحافة تسهم في بناء ثقة الجمهور في وسائل الإعلام، وتعزيز التضامن بين الصحفيين أنفسهم، وبينهم وبين المسئولين، ولكن على تلك التنظيمات أن تكون مملوكة للصحفيين، وألا تتدخل الدولة في شئونها، كما يجب أن يعمل الصحفيون أنفسهم بشكل مستقل بعيدًا عن الاتفاقات التي قد تُبرم مع الدولة، ويحتاج ذلك إلى وجود الثقة المتبادلة بينهم.

ورغم أهمية دور الدولة في حماية حقوق الصحفيين إلا أن العديد من الدول لا تقوم بهذا الدور الذي يضمن حرية التعبير عن الرأي بشكل صحيح، بل تنتهك هذه الحرية وتعرقل عمل الصحفيين، وأثارت انتهاكات الحقوق التي يعاني منها الصحفيون حفيظة المجتمع الدولي الذي أسهم بدوره في وضع معايير قانونية دولية نصَّت على الحق في حرية إبداء الرأي والتعبير، واعتناق الآراء دون أي تدخل من قِبل الدولة، كما نصَّت على أن حرية

1 Defending Journalism, Denmark: International Media Support, 2017.

الإعلام جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك كالحقوق المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وإعلان اليونسكو حول إسهام وسائل الإعلام في دعم السلام العالمي والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتحريض على الحرب عام ١٩٧٨ [٢].

وأشار العهد الأممي للحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٦٦، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤، أن لكل إنسان الحق في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة دون اعتبار للحدود الجغرافية.

وتلتزم الدول بإدراج مضمون هذه القوانين الدولية في دساتيرها؛ كي تتوافق مع المعايير الدولية التي تضمن حقوق الصحفيين، فنجد أن دستور روسيا الاتحادية المُعدَّل عام ٢٠١٤ قد تضمن هذا في مادته الـ٢٩ التي نصَّت على حرية الفكر والتعبير وحرية وسائل الإعلام، كما أنها حظرت الرقابة عليها، كما نصَّت المادة أن لكل فرد الحق في البحث بحرية عن المعلومات والحصول عليها ونقلها والكشف عنها، ونشرها عن طريق أي وسيلة قانونية، ولكن القانون الاتحادي يحدد قائمة أنواع المعلومات التي تعد من أسرار الدولة، وتحظر الدعاية والتحريض اللذين يثيران الكراهية والعداء الاجتماعي أو العرقي أو القومي، كما أشارت أنه لا يجوز إجبار أحد على التعبير عن أفكاره وقناعاته أو التنكر لها.

واتفق دستور جمهورية مالطا المعدل عام ٢٠١٦ مع الدستور الروسي في إقرار حرية اعتناق الآراء وتلقي الأفكار والمعلومات والتعبير عنها دون أي تدخل، سواء كان الاتصال للجمهور بصفة عامة أو لأي شخص أو فئة من الأشخاص، وأضاف أنه يجوز لأي شخص مقيم في مالطا أن يُعدل أو يطبع صحيفة أو مجلة يومية أو دورية بشرط أن تكون السلطة الموصوفة على علم بمقرهم.

كما أقر الدستور الإسباني المُعدَّل عام ٢٠١١ في المادة ٢٠ الحق في التعبير عن التوجهات والأفكار والآراء ونشرها بحرية إما شفويًا أو كتابيًا أو بأي وسيلة نشر أخرى، كما منع تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي نوع من الرقابة، وينص دستور فرنسا المُعدَّل عام ٢٠٠٨ في المادة ١١ أن حرية التعبير عن الأفكار والآراء مكفولة، بالتالي يجوز لأي مواطن أن يتكلم ويكتب وينشر بحرية، باستثناء ما يُعدُّ إساءة استخدام لهذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون، كما نصَّ الدستور الأوكراني المعدل عام ٢٠١٤ في مادته ٣٤ أن لكل شخص الحق في جمع المعلومات وتخزينها واستعمالها ونشرها بحرية، وبالطرق الشفهية أو المكتوبة أو غيرها من الطرق التي يختارها، وذكر أيضًا في مادته رقم ١٥ أن الرقابة ممنوعة.

وأيَّد إعلان جوهانسبرج ٢٠٠٢ للأمن القومي وحرية الوصول للمعلومات الحق في الوصول للمعلومات، باعتباره من الحقوق الضرورية لضمان التمتع بالحق في حرية التعبير، كما أضاف التقرير الخاص للأمم المتحدة

2 IMS, IMS: UN member states have the duty to protect journalists. https://bit.ly/373ooIY, 2017./" United Nations Human Rights, Safety of journalists: States must act to end impunity, https://bit.ly/2q2oUpY.

الجزيرة: «القوانين الدولية لحماية الصحفيين»، (https://bit.ly/33S6ua8)، تاريخ النشر: ١٥ نوفمبر ٢٠١١.

حول حرية الرأي والتعبير عام ١٩٩٣ أن الدولة يجب أن تضمن حق الوصول للمعلومات التي تحتفظ بها، ونرى أن دستور الولايات المتحدة المعدل عام ١٩٩٢ قد نصَّ على أنه لا يُسمح للكونجرس إصدار أي قانون يحدُّ من حرية التعبير أو الصحافة.

كما أتاحت السعودية بعض البنود التي وفرَّت قدرًا أكبر من حرية العمل بالصحافة عمَّا كانت عليه عام ١٩٦٤، مثل: منحها المؤسسات الصحفية عام ٢٠٠١ الصلاحيات بإصدار مطبوعات دورية إضافية غير ما ورد في الترخيص الأساسي، وأعطت المؤسسة الصحفية صلاحية تعيين مديرها العام بعدما كان النظام السابق يشترط موافقة وزارة الإعلام، كما أتاحت إمكانية إنشاء جمعية مهنية للصحفيين.

وذكر الدستور اللبناني المعدل عام ٢٠٠٤ في مادته ١٣ أن حرية إبداء الرأي – قولًا وكتابة – وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون، وتناول الدستور الألماني في مادته الخامسة أنه يحق لكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة والصورة، كما أن له الحق في الحصول على المعلومات بدون عائق من المصادر المتاحة للعامة، وكفل حرية الصحافة، وحرية التغطية الإعلامية عبر الوسائل المسموعة والمرئية، كما أشار أنه لا يجوز فرض رقابة على ذلك.

وضمنت بعض القوانين الدولية حقوق الصحفيين وحريتهم في أداء عملهم أثناء النزاعات المسلحة، وذلك كما أشار القانون الدولي الإنساني – في المادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف ١٩٤٩ لحماية المدنيين في النزاعات العسكرية – إلى أن الصحفيين المدنيين الذين يؤدون مهامهم في مناطق النزاعات المسلحة، يجب احترامهم ومعاملتهم كمدنيين، وحمايتهم من كل أشكال الهجوم المتعمد؛ شريطة ألا يقوموا بأعمال تخالف وضعهم كمدنيين.

وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الدولة لضمان حقوق الصحفيين، إلا أنه لا يكفي لضمان حقوقهم الكاملة، لذا يقوم المجتمع المدني والرأي العام بدور كبير في حفظ هذه الحقوق؛ حيث يلعبان دورًا حيويًّا في حماية الصحفيين من العنف من خلال رصد حالات العنف والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون، وإشراك الجمهور الذي يُمثِّل ضغطًا على السلطة بجانب منظمات المجتمع المدني، كما يمكن التأثير من خلال مساءلة السلطات وغيرها من الجهات المعنية، والتأثير على العملية التشريعية من خلال المشاركة في سنِّ القوانين التي تحفظ للصحفيين حقوقهم، وتوفر حرية التعبير وإبداء الرأي.

وتقف منظمات المجتمع المدني إلى جانب الرأي العام ممثلة عقبة أمام السلطة التي تسعى لتقييد حرية الصحفيين أثناء ممارسة عملهم، وذلك لأن بإمكانهم أن يقوموا باحتجاجات من شأنها أن تجعل السلطة تتراجع عن القرارات التي تنتهك حقوق الصحفيين، كما يمكن أن تتوسع هذه الاحتجاجات حتى تصل إلى الرأي العام الدولي, وتقوم الدول الأخرى بالضغط على الدولة التي تمارس العنف ضد الصحفيين، ومن الممكن أن يصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهم، كوسيلة للاحتجاج تدفع الدولة للتراجع عن السياسات التي تتخذها.

كما يدافعون عن التشريعات التي تمنح الصحفيين الحق في حرية إبداء آرائهم وتوفر مناخًا من العدالة يسهم في عدم إلقاء القبض على الصحفيين المعارضين لسياسات السلطة، وإدانة المشتبه بهم وراء مقتل الصحفيين، ما يردع كل المحاولات التي تستهدف تعريض حياتهم للخطر، بالإضافة إلى ذلك تسهم منظمات

المجتمع المدني في تعبئة الرأي العام لتسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، والتي يمكن أن تخفيها السلطة عن الشعب، أو يُتغافل عنها؛ ما يؤدي إلى إثارة الرأي العام ضد السلطة التي تراجع بدورها السياسات التي اتخذتها ضد الصحفيين.

كما تسهم المبادرات غير الحكومية التي تجمع بين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الوطنيين والنقابات في ائتلافات رسمية وغير رسمية، ومشروعات قائمة على الشراكة، في دعم التنسيق وتبادل الخبرات فيما يخص شئون الصحافة بينهم، ومنع انتهاكات حرية الإعلام، ولا يقتصر الأمر على منظمات المجتمع المدني بل تسهم المنظمات الدولية بشكل كبير أيضًا في وضع بعض المعايير الدولية التي تُشكِّل دعمًا لحقوق الصحفيين، ومنذ ٢٠١١ ازدادت الجهود الدولية لتحسين حماية السلام الشخصية للصحفيين، وإنهاء الإفلات من العقاب المرتبط بالهجمات ضد وسائل الإعلام، وركَّز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على التزامات الدولة لضمان بيئة آمنة للصحفيين تقديرًا للمخاطر الخاصة التي يواجهها الصحفيون، وأهمية الدور الذي يلعبونه من خلال عملهم في المجتمع.

ودفعت الأوضاع التي عانى منها الصحفيون بعض المنظمات الدولية إلى وضع تشريعات وقوانين دولية وخطط تسهم في حماية الصحفيين من اضطهاد الدولة، وتوفر لهم الحماية الدولية التي تدعم حقوقهم في التعبير عن رأيهم دون خوف، فعلى سبيل المثال وضعت الأمم المتحدة خطة عمل من أجل سلامة الصحفيين عام ٢٠١٢ بدعم من الدول الأعضاء ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني؛ بهدف إنشاء آليات وطنية لحماية الصحفيين، ودعم التحقيقات والمحاكمات العادلة لتعزيز التنسيق بين الدول على المستويين الوطني والعالمي، كما حثَّت القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة الدولَ باتخاذ تدابير وطنية؛ لتحديد الممارسات المسموح بها من جانب الدول بشأن حرية التعبير وإبداء الرأي[٣].

كما وضعت لجنة حماية الصحفيين مؤشرًا للإفلات من العقاب يشمل البلدان التي أخفقت في حسم التحقيقات في اغتيالات الصحفيين، وأصدرت دليلًا لتدابير السلامة بعنوان دليل للتغطية الصحفية في الأوضاع الخطرة، كما تقوم بتعبئة شبكة من المراسلين الذين يقومون بالإبلاغ واتخاذ الإجراءات نيابة عن المستهدفين، ويوثق فريق أبحاث لجنة حماية الصحفيين مئات الهجمات على الصحافة كل عام، كما يقوم «المعهد الدولي لسلامة الأخبار» بإعداد برنامج لسلامة العاملين في وسائل الإعلام على المستويين العالمي والمحلي، ويعتزم إقامة شبكة عالمية للمنظمات للحدِّ من المخاطر التي تهدد الصحافة، كما يُبدي معهد الصحافة الدولي اهتمامًا خاصًّا بالصحفيين الذين يُساء تطبيق أحكام العدالة بحقهم، ويسعى إلى إقامة حوار مع الدول المعنية من أجل إقناعها بعدم انتهاك حقوق الصحفيين.

---

٣ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أبرز المنظمات للدفاع عن الصحفيين، (https://bit.ly/2XbG1BE)، تاريخ النشر: ٢٥ مارس ٢٠١٠.

Ston, Mike., "Austria: Organization for Security and Co-operation in Europe". safety of journalists. 2014.

ويهدف معهد تعزيز الصحافة في ظروف الحرب والسلام إلى تحسين ظروف إحلال السلام والديمقراطية من خلال الصحافة الحرة، ويعمل المعهد بالتنسيق مع وسائل الإعلام المحلية في البلدان؛ لتوفير دورات تدريب عملية موجهة إلى الصحفيين، كما أن هناك الشبكة الدولية للمبادلات من أجل حرية التعبير التي تضم ٨٨ منظمة دولية وإقليمية للدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الإنسان من خلال الدفاع عن الحق في حرية التعبير وتعزيزه.

ورغم تلك الجهود الدولية التي تقوم بها المنظمات، بالإضافة إلى الجهود المحلية التي تسهم فيها الدولة والمجتمع المدني لإتاحة الظروف والإطار التشريعي المناسب للصحفيين من أجل ممارسة عملهم وإبداء رأيهم بحرية، إلا أن هذه الجهود ما تزال تعاني من بعض الثغرات التي تؤدي إلى فشل المحاولات التي تتبنى حفظ حقوق الصحفيين, وذلك لأنها تفتقر إلى التفعيل؛ فهناك العديد من القوانين الدولية والمحلية التي تتناول حقوق الصحفيين لا تُطبق في بعض الدول وخصوصًا في الأنظمة الاستبدادية، بل تصبح قوانين شكلية تضعها الدولة لتتظاهر بتوفير حرية التعبير وإبداء الرأي للمجتمع الدولي، وهذا لا يُجرَّم دوليًا حتى[٤].

كما أن المنظمات الدولية أخفقت بشكل كبير في حماية حقوق الصحفيين؛ فهي تكتفي بإدانة جرائم الاغتيالات وانتهاك حقوق الصحفيين دون أن تتخذ أي إجراء دولي قانوني قوي لردع الدول التي تنتهك هذه الحقوق، ولذلك نجد أن ضعف هذه المؤسسات والقوانين الدولية سمحت للدول أن تمارس ديكتاتوريتها بحرية في التصدي للصحفيين، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم كاملة في نقل الصورة الحقيقية لما تقوم به الدولة ممثلة في الحكام والمسئوليين، ومثالًا على ذلك نذكر أن المملكة العربية السعودية يوجد بها عدة قوانين تتضمن ما يُستخدم لتقييد حرية الصحافة، بينها نظام حقوق المؤلف واللائحة التنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني، ونظام المؤسسات الصحفية، ونظام المطبوعات والنشر، واللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر، ومن خلال هذه القوانين وغيرها تتمكن الحكومة من استهداف الصحفيين[٥].

وتؤكد بعض المواد القانونية ضمان الحق في حرية الرأي والتعبير، ولكنها تحتوي على كلمات يمكن تفسيرها على نحو تعسفي، ومن بينها المادة الثامنة من نظام المطبوعات والنشر التي تنصّ على أن: "حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية" كما توجد في نظام المطبوعات والنشر مواد أخرى تُقلص الحريات أو تمنعها، مثل المادة التاسعة التي تنصّ على أن: يلتزم كل مسئول في المطبوعة بالنقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة، ويحظر أن يُنشر بأي وسيلة ما يأتي[٦]:

١- ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة النافذة.

---

4 Human Rights Council, Annual report of the United Nations High Commissioner for human rights, Accessed on 23 july 2014.The Commissioner for Human Rights, Strasbourg, PROTECTION OF JOURNALISTS FROM VIOLENCE, Accessed on 4 October 2011.

٥ المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان, السعودية في اليوم العالمي لحرية الصحافة: قوانين وسياسات تشرّع انتهاكات ممنهجة لحرية الصحافة، (https://bit.ly/2O9VgHd)، تاريخ النشر: ٢ مايو ٢٠١٨.

٦ ناهد باشطح: «هيئة الصحافيين السعوديين وحقّ الاطلاع»، جريدة الرياض، (https://bit.ly/350Q5QO).

٢- ما يدعو إلى الإخلال بأمن البلاد أو نظامها العام أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية.

٣- التعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو رجال الدولة أو أي من موظفيها أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة.

٤- إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين.

٥- تشجيع الإجرام أو الحث عليه.

٦- ما يضر بالشأن العام في البلاد.

٧- وقائع التحقيقات أو المحاكمات، دون الحصول على إذن من الجهة المسئولة.

وبالطبع يُفسَّر جميع ما ورد في هذه المادة من قِبل الدولة وأجهزتها، وتستخدم الحكومة السعودية القضاء وقوانين أخرى لمعاقبة الصحفيين ومنعهم من العمل، من بين ذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الذي تنص مواده على عقوبات ضد الصحفيين أو الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت للتعبير عن رأيهم، حيث تنص المادة السادسة على السجن بما لا يزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، على إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه.

ثانيًا: اغتيال الصحفيين باعتباره رد فعل سياسي:

تعرض العديد من الصحفيين – وخصوصًا في الفترة الأخيرة – إلى انتهاكات تستهدف من يقدم منهم تقارير عن الفساد أو الجريمة أو الأمور السياسية الحساسة بالدولة، وترتفع وتيرة تلك الانتهاكات في الدول السلطوية التي تقيد حرية التعبير وتعرقل حرية الصحفيين في ممارسة عملهم، ورغم ذلك نجد بعض الصحفيين الذين يخاطرون بحياتهم من أجل توثيق الوقائع ونقل المعلومات حول ممارسات الدولة غير القانونية إلى الشعب، وفي معظم هذه الحالات يلقى الصحفيون حتفهم بأيدي سياسية.

ويمكن قراءة هذة الاغتيالات في أُطر مختلفة، أبرزها:

الاغتيال بوصفه الخيار الأخير في السياسة الخارجية تجاه الأنظمة السياسية الأخرى:

تتدخل بعض الدول في سياسات الدول الأخرى من أجل إسكات الصحفيين المعارضين لها في هذه الدول، حيث لا يقتصر الأمر في بعض الأحيان على تقييد حرية الصحفيين في الإطار الوطني فحسب، بل قد يتمادى حتى يطال الدولة التي يقوم صحفيوها بتشويه سمعة الدولة التي تتدخل في شئون أوطانهم؛ من أجل الحفاظ على صورتها أمام المجتمع الدولي.

نتناول هنا قضية الصحفي الأمريكي «مايكل هاستينغز» الذي لقي حتفه عن عمر ناهز ٣٣ عام ٢٠١٣ إثر اشتعال النيران في سيارته واصطدامها بشجرة في ولاية لوس أنجلوس، ووفق موقع ويكيليكس فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) عبثت بأنظمة التحكم بالسيارة، ما جعلها تفقد السيطرة وتصطدم بالشجرة، وقد رفضت شرطة لوس أنجلوس الأمريكية الكشف عن الحادث، ولم تسمح بإجراء تفتيش مستقل على سيارة هاستينغز[٧].

وأكَّد المنسق الوطني الأمريكي السابق لشئون الأمن وحماية البنية التحتية ومكافحة الإرهاب «ريتشارد كلارك» لصحيفة هافينغتون بوست أن التحطم كان متزامنًا مع هجوم سيبراني على السيارات, حيث كشف ويكيليكس أن وكالة الاستخبارات المركزية طورت قدرات التجسس الإلكتروني التي يمكنها اختراق أجهزة الآي فون وأنظمة البرمجيات على السيارات، ومن الصعب إثبات مثل هذه التهم على الاستخبارات الأمريكية[٨].

وذكر موقع ويكيليكس أن محاميه «جينيفر روبنسون» تلقى اتصالًا من «هاستينغز» قبل ساعات قليلة من وفاته؛ ليخبره بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يحقق معه، كما أخبر زملاءه أنه يخضع لمراقبة الحكومة ويشتبه أن سيارته قد عُبث بها، وكان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد أجرى تحقيقات مع أصدقائه المقربين، وكان «هاستينغز» قد تلقى قبل وفاته تهديدات بالقتل من أحد أعضاء مجموعة «ماكريستال» الاستشارية العسكرية، بسبب عدد من المعلومات التي سردها في كتابه الخاص بالحرب الأمريكية في أفغانستان.

وكان «هاستينغز» قد تخرج في جامعة نيويورك عام ٢٠٠٢، وعمل محررًا مساهمًا في مجلة «رولينج ستون» بالإضافة إلى عمله مراسلًا لصحيفة BuzzFeed وGQ، وفي ٢٠١٠ كتب مقالة بعنوان «The Runaway General» أدت إلى إقالة الجنرال «ستانلي ماكريستال» من منصبه كقائد قوات الولايات المتحدة وقوات الناتو في أفغانستان، كما تعرض المقال الأخير الذي كتبه «هاستينغز» بعنوان «لماذا يحب الديمقراطيون التجسس على الأمريكيين» للانتقاد الشديد من قِبل «باراك أوباما»[٩].

7 Baker, Neal., "DID CIA ASSASSINATE A JOURNALIST?". The sun. https://bit.ly/2QjKosP. Accessed on 8 march 2017.

8 Dyne, Bryan., "WikiLeaks revelations raise new questions about the death of journalist Michael Hastings". the International Committee of the Fourth. https://bit.ly/2Qs2aKT. Accessed on 9 march 2017.

Five Years On, "Death of Journalist Michael Hastings Remains a Mystery". Strategic culture. https://bit.ly/2phplw9. Accessed on 28 August 2018.

9 WikiLeaks, "Vault 7' dump reignites conspiracy theories surrounding death of Michael Hastings". News. https://bit.ly/350Z6ZU. Accessed on 8 march 2017.

Diamond, Jason., "Michael Hastings: From Battlefield Reports to 'War Machine'". Rollingstone. https://bit.ly/354pAKh. Accessed on 17 May 2017.

Dolan, Jon., "Reporter Michael Hastings' Life After Death". RollingSton. https://bit.ly/2O8I5q8. Accessed on 18 june 2014.

MintPress News., "was Michael hastings targeted by the cia?", https://bit.ly/2CGvkxJ. Accessed on 10 march 2017.

ونشر «هاستينغز» مقالة في أبريل ٢٠١٢ بعنوان «صعود الطائرات بدون طيار: كيف تذهب أمريكا إلى الحرب سرًّا»، والتي كانت واحدة من المقالات الرئيسية السائدة في وسائل الإعلام الأمريكية التي تبحث تدخل الولايات المتحدة عسكريًا في الدول الأخرى مثل: أفغانستان وباكستان[١٠]، ويرجع هدف السلطة الأمريكية في التخلص من «هاستينغز» إلى انتقاده لسياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق «أوباما»، واتهام هذه الإدارة وحلفائها بمكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل بشن حرب على أنصار الشفافية والصحفيين، كما كتب قبل وفاته مقالًا عن مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عهد أوباما «جون برينان»، انتقد «هاستينغز» في مقالاته سياسات الإدارة الأمريكية وكبار المستشارين العسكريين الأمريكيين في الحرب على العراق وأفغانستان، كما عمل على توثيق أهوال الحرب الدائرة في هذه الدول في كتاباته مثل مذكراته التي نشرت بعنوان فقدت حبي في بغداد: قصة حرب حديثة، وفي ٢٠١٢ نشر مقالة بعنوان «القصة الساطعة والمرعبة داخل الحملة النهائية لأوباما» والتي تغطي نشاط الحملة الانتخابية الرئاسية لـ«أوباما»[١١].

وثمة أيضًا الصحفية الروسية «آنا بوليتيكو فسكايا» التي تعرضت لعدة محاولات للتخلص منها؛ حيث تعرضت للتهديد والسجن وأجبرت على النفي وتعرضت للتسمم خلال مسيرتها المهنية حتى قتلت ببيتها في موسكو عام ٢٠١٦ بأربع طلقات رصاص، وكانت تبلغ ٤٨ عامًا حينذاك[١٢]، وكانت عملت مراسلة لصحيفة «إزفيستيا» الرسمية ثم عملت بصحيفة «نوفايا جازيتا» عام ١٩٩٩، وألفت كتابي: «الحرب القذرة: مراسل روسي في الشيشان» عام ٢٠٠١ ثم «روسيا بوتين» عام ٢٠٠٤.

واشتهرت بتغطيتها النقدية للنزاع الشيشاني وتقاريرها التحقيقية حول انتهاكات حقوق الإنسان، وعمليات التعذيب والإعدام الجماعية والخطف من قبل الجيش الروسي في الشيشان عندما زارتها عام ٢٠٠٢، للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، ونددت بجرائم الفساد التي ارتكبتها الحكومة حينها، وتناولت في تقاريرها أزمة الرهائن عام ٢٠٠٤ ببلدة «بيسلان» في أوسيتسا الشمالية، حيث اقتحمت مجموعة مسلحة مدرسة ببلدة «بيسلان» في روسيا، واحتجزوا أكثر من ١١٠٠ شخص رهينة في ١ سبتمبر ٢٠٠٤، وفي اليوم الثالث من أيام الحصار اقتحمت القوات الروسية المدرسة باستخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة، وأسفر الاقتحام عن مقتل ٣٢٠ رهينة على الأقل من بينهم ١٨٦ طفل وإصابة المئات، وتعرضت «آنا» للتسمم إثر هذا التقرير[١٣].

ونشرت «آنا» تقارير حول الرئيس الشيشاني آنذاك «أحمد قاديروف» كشفت فيه بعض وقائع الفساد التي

---

10 williamsonh, Marcus., “Michael Hastings: Journalist who brought down an American general”. independent. https://bit.ly/2qUHxvK. Accessed on 23 june 2013.

11 Benzinga., “Journalist Who Died In Car Accident Feared Government Was Tracking Him Before Death; WikiLeaks Documents May Have Vindicated Him”, https://bit.ly/2Kk2IOV. Accessed on 7 march 2017.

12 Dejevsky, Mary., “Who really did kill Russian journalist Anna Politkovskaya?”. Independent. https://bit.ly/2QfGBNm. Accessed on 13 june 2014.

Ifex., “Anna Politkovskaya: A double-edged legacy”, https://bit.ly/2KizuQg. Accessed on 5 march 2018.

13 the New York Times., “Anna Politkovskaya”, https://nyti.ms/2Obq5eI. Accessed on 26 june 2009.

تورَّط فيها مسئولون في أجهزة الأمن الشيشانية بالتعاون مع الحكومة الروسية والتنسيق معها، كما طالبت بمحاكمة «قاديروف»، وحاولت الحكومة الروسية إعاقة عمل «آنا» بصفتها صحفية مستقلة؛ حيث كانت وسائل الإعلام الرسمية تحرض الرأي العام على الصحفيين المستقلين[١٤]، وتعرضت «آنا» للتهديد والاعتداء عدة مرات، وكان رجال الأمن في منطقة فيدنو في الشيشان قد احتجزوها لمدة ثلاثة أيام دون طعام أو ماء، كما تلقت تهديدات بالقتل من قِبل ضابط عسكري، وأُجبرت على الذهاب إلى فيينا بعد أن أرسل الضابط بريدًا إلكترونيًّا وعدها فيه بالانتقام.

وبعد مقتلها في ٢٠٠٩ اتُهم ثلاثة من المشتبه بهم وهم الأخوان «دزابرائيل» و«ابراجيم مخمودوف» و«سيرجي خادزيكوربانوف» لكن هيئة المحلفين في موسكو برأتهم ثم أمر القاضي بإعادة فتح القضية بعد ذلك، وتحركت القضية مرة أخرى عام ٢٠١٢ عندما وجه المدعون الاتهام إلى «ديمتري بافليوتشينكوف» وهو ضابط شرطة متقاعد، لمشاركته في التخطيط لعملية القتل، وحُكم عليه بالسجن لمدة ١١ سنة[١٥].

وتقدمت عائلة الصحفية بطلب إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حتى تتدخل إذا لم تُجرِ السلطات المحلية تحقيقًا مناسبًا، وسلَّط مقتلها الضوء على تقييد حريات المعارضين في المجتمع الدولي وأثار غضبًا دوليًّا، وفي المقابل التزم رئيس الوزراء الروسي حينها «فلاديمير بوتين» الصمت لمدة ثلاثة أيام ولم يتعرض للحديث عن مقتلها، وعندما أدلى بتصريحاته الأولى حول الجريمة أوضح أن مستوى تأثيرها على الحياة السياسية في روسيا كان ضئيلًا.

وبالحديث عن صحفيي الشرق الأوسط، نذكر قضية الصحفي اللبناني «سمير قصير» الذي اغتيل في يونيو ٢٠٠٥، عندما انفجرت قنبلة زُرعت في سيارته عند شروعه في قيادتها أمام منزله ببيروت، وقد عرف بمعارضته لسياسات سوريا واشتهر بكتاباته الناقدة في الصحيفة اللبنانية «النهار» للوجود السوري في لبنان، كما كتب سلسلة مقالات ضد النظام العسكري الشرطي الذي أقامته سوريا في لبنان مثل مقالته «العسكر ضد الشعب»؛ ما أثار الشك حول تدخل سوريا وحلفائها اللبنانيين في مقتله[١٦].

وعاش «قصير» في باريس لكنه عاد إلى بيروت مطلع التسعينيات، ودرس العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت، وقد تعرض لمضايقات وأُلغي جواز سفره من قِبل الأجهزة الأمنية عام ٢٠٠١، وشارك في تأسيس حركة اليسار الديمقراطي في لبنان عام ٢٠٠٤، وعُدَّ أحد أبرز وجوهها، وكتب في عدد من الصحف

---

14 Council of Europe.," Achieving justice for Anna Politkovskaya must become a political priority". https://bit.ly/32MTelu. Accessed on 5 October 2018.

Encyclopaedia Britannica., Anna Politkovskaya, https://bit.ly/2NM5Yod. Accessed on 20 Nov 2018.

15 encyclopedia of world biography., "Anna Politkovskaya Biography". https://bit.ly/2XcvztH.Cpj., "Anna Politkovskaya", https://bit.ly/2q2xgOm.HYPERLINK "https://cpj.org/data/people/anna-politkovskaya./»

١٦ البوابة: «من هو سمير قصير؟»، (https://bit.ly/33SeBU8)، تاريخ النشر: ٢ يونيو ٢٠٠٥.
محمد أبو ليلة: سمير قصير.. مقاومٌ على ضفاف بيروت، صوت الأمة، (https://bit.ly/2CGa1w3)، تاريخ النشر: ٢ يونيو ٢٠١٨.

who is samir kassir., https://bit.ly/377E8uy.

اللبنانية والعربية والغربية أبرزها: «النهار» و«الحياة» و«لوموند ديبلوماتيك» و«لوريون»، ويملك دار نشر تحمل اسم «دار الليالي»، وله مؤلفات عدة، مثل: تاريخ بيروت، وتأملات في شقاء العرب، وديمقراطية سوريا واستقلال لبنان.. البحث عن ربيع دمشق، وعسكر على مين؟.. لبنان الجمهورية المفقودة، وحرب لبنان.. من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي، ولبنان ربيع لم يكتمل، ومسارات من باريس إلى القدس.. فرنسا، وديمقراطية لبنان من ديمقراطية سوريا، أما إصداره الأخير فهو كتاب بالفرنسية نشره عام ٢٠٠٤ بعنوان: تطلعات إلى المأساة العربية.

وتشارك «قصير» مع الناشر السوري «فاروق مردم» في كتابه مسارات من باريس إلى القدس: فرنسا والصراع العربي الإسرائيلي الذي يرصد تاريخ السياسات الفرنسية في المشرق العربي، المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، كما عمل أيضًا باحثًا في «المركز الفرنسي للدراسات والأبحاث في الشرق الأوسط» الذي نشر فيه أطروحة دكتوراه حول الحرب اللبنانية.

وبعد أسابيع من اغتيال «سمير قصير» اغتيل الصحفي اللبناني «جبران تويني» في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦ على إثر انفجار سيارة مفخخة في ضاحية «المكلس» شرقي بيروت، وكان «تويني» يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة «النهار» الإعلامية وعضوًا بمجلس النواب اللبناني، واشتهر بمعارضته للتدخل السوري في لبنان، ومواقفه المناهضة لوصاية النظامين السوري والإيراني في لبنان، كما نظم وشارك في عدة مظاهرات طلابية للمطالبة بالحفاظ على وحدة وحرية واستقلال لبنان، مثلما شارك بثورة الأرز، التي دعا من خلالها اللبنانين للتوحد والتضامن للحصول على الاستقلال[١٧].

وأعلنت جماعة غير معروفة مسئوليتها عن الانفجار، ولكن اتُهمت دمشق بتدبير الاعتداء والقيام باستهداف «تويني» واغتياله بسبب مواقفه المعادية لسوريا، وكان «تويني» قد قضى عدة أشهر في باريس بعد تلقيه معلومات من الأمن اللبناني عن محاولات اغتيال تستهدف حياته، ومن ثم يتضح هنا التدخل السوري في سياسات لبنان والقيام باغتيال الصحفيين المعادين لهذا التدخل في الشئون اللبنانية.

وكان «جبران تويني» قد درس في كلية الدراسات العليا الفرنسية وحصل منها على شهادة في العلاقات الدولية عام ١٩٨٠، كما درس في كلية الصحافة في باريس وتخرج منها عام ١٩٨٠، ثم درس إدارة الأعمال في CEDEP-INSEAD عام ١٩٩٢، وأصبح عضوًا نشيطًا في جمعية الصحف العالمية World Association of Newspaper (WAN) ومستشارًا لها في شئون الشرق الأوسط عام ١٩٩٠، وأصبح عضوًا في الحملة التمويلية التي أنشأتها الجمعية في ١٩٤٤ لتطوير واقع حرية الصحافة، وانتخب عضوًا في البرلمان اللبناني عام ٢٠٠٥ وصار نائبًا عن مقعد الروم الأرثوذوكس في بيروت.

بعد وفاته أسست جمعية الصحف العالمية جائزة تحمل اسمه هي Gebran Tueni Award وتُمنح للصحفيين العرب الذين يجسدون حرية التعبير والصحافة، كما أسست مؤسسة الحريري (فرع الولايات المتحدة الأمريكية) بالتعاون مع مدرسة جون كينيدي، برنامج زمالة جبران تويني لحقوق الإنسان Gebran Tueni Human Rights Fellowship Program عام ٢٠٠٩، والذي يهدف لإقامة أبحاث

١٧ «ما لاتعرفه عن جبران تويني»، مجلة أراجيك، (https://bit.ly/32H5nIV).

كبرى في الشرق الأوسط في مجالات حرية التعبير والصحافة والتعصب ضد الأقليات.

الفساد الحكومي واغتيال الصحفيين:

تقف التقارير الصحفية التي تكشف عن قضايا فساد يشترك فيها كبار المسئولين بالدولة وراء اغتيال العديد من الصحفيين، فالصحفية المالطية «دافني كاروانا غاليزيا» قُتلت عن عمر ناهز ٥٣ عامًا إثر تفجير عبوة ناسفة وُضعت تحت سيارتها في مالطا يوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٧، وذلك بعد أيام من تلقيها تهديدات بالقتل، بعد أن كشفت عن تورط أشخاص ذوي نفوذ بمالطا في قضايا تهرب ضريبي وغسيل أموال، ضمن قضية «وثائق بنما» وكانت «غاليزيا» اعتادت العمل على كشف الفساد السياسي والمالي المنتشر في مالطا[١٨].

بدأت «غاليزيا» مهنتها في الصحافة كاتبة في صحيفة «صنداي تايمز» التي تصدر في مالطا عام ١٩٨٧، ثم أصبحت مساعدة محرر عام ١٩٩٢ في جريدة «ذا مالطا إندبندنت»، وكانت مدونتها التي أسستها عام ٢٠٠٨ تحت اسم «بث مباشر» من أشهر أعمالها؛ إذ احتوت على تحقيقات استقصائية وتعليقات صارمة[١٩].

وكانت أول من كشف عن تورط الوزير المالطي «كونراد ميزي» ورئيس الوزراء «جوزيف موسكات» واثنين من مساعديه بملف «وثائق بنما»، الذي تورط فيه عدد كبير من الشخصيات العالمية من بينهم ١٢ رئيس دولة و١٤٣ سياسيًا في أعمال غير قانونية مثل: التهرب الضريبي وتبييض أموال عبر شركات عابرة للحدود وفق ١١,٥ مليون وثيقة، وشملت أهدافهم زعيم المعارضة ومختلف الأعضاء الآخرين في الأحزاب السياسية الرئيسية، ونتيجة لذلك أصبحت مدونتها واحدة من أكثر المواقع شعبية في مالطا، واجتذبت بانتظام أكثر من ٤٠٠ ألف زائر يوميًا؛ أي أكثر من توزيع جميع الصحف في البلاد.

وفي عام ٢٠١٧ تحدثت «غاليزيا» مع المعهد الدولي للصحافة عن إساءة استخدام قوانين القذف من قبل الأشخاص ذوي النفوذ في مالطا؛ لإلغاء قوانين التشهير الجنائي، معللة ذلك أنه لا يمكن أن يستخدم السياسيون الشرطة لمقاضاة الصحفيين الذين يكتبون عنهم.

وخلال السنتين الأخيرتين من حياتها ركزت معظم أعمالها على الكشف عن الأنشطة المالية المشبوهة التي قدمتها هذه الوثائق، كما وجهت الاتهام لرئيس الوزراء ومساعديه على خلفية تورطهم في قضية تتعلق بشركات الـ«أوف شور» التي تبيع جوازات سفر مالطيّة، وتلقّي دفوعات مالية من حكومة أذربيجان، كما كشفت عن امتلاك زوجة رئيس الوزراء «ميشيل موسكات» شركة «بنما إغرينت»، مما أثر على الانتخابات العامة التي

---

١٨ العربي الجديد: «من هي دافني كاروانا غاليزيا .. صحافية «وثائق بنما» التي اغتيلت في مالطا؟»، (https://bit.ly/2CISi-UI)، تاريخ النشر: ١٧ أكتوبر ٢٠١٧.

Ifex: «مالطا .. الكشف عن هوية مدبري عملية اغتيال الصحفية دافني كاروانا»، (https://bit.ly/2qMeudX)، تاريخ النشر: ١٨ نوفمبر ٢٠١٨.

19 BBC., Caruana Galizia murder: Enemies killed Malta journalist's dogs, https://bbc.in/2OeqIUE. Accessed on 8 August 2018, Independent.

"Daphne Caruana Galizia: Masterminds of Malta journalist's murder identified by police, report says, Accessed on 18 Nov 2018.

جرت في البلاد حينذاك، وأوضحت في كتابتها أن الخطوط الفاصلة بين السياسة والأعمال التجارية والقضاء غير واضحة في بعض الأحيان، إضافة إلى أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الخدمات المالية، والتهرب من الضرائب والمقامرة عبر الإنترنت، وفي آخر مشاركة لها على مدونتها قبيل وفاتها كتبت «غاليزيا»: "هناك محتالون في كل مكان تنظرون إليه الآن، الوضع بائس!".[٢٠]

وواجهت «غاليزيا» تهديدات قانونية حتى وصل عدد القضايا التي وجهت لها قبل وفاتها ٤٣ قضية، كان أغلبها من السياسيين رفيعي المستوى، كما تعرض منزلها للحرق وقُتلت كلابها الأليفة وجُمد حسابها المصرفي، كل ذلك لردعها عن القيام بتحقيقات تكشف عن الفساد الذي يتورط فيه كبار المسئولين في الدولة.

وأثار قتلها غضبًا وطنيًّا ودوليًّا وأصدر الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بيانات علنية تدعو إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل، وخرج الآلاف من المحتجين إلى شوارع العاصمة المالطية «فاليتا» للمطالبة بتحقيق العدالة لـ«غاليزيا»، وذكرت الشرطة أنها كشفت هوية مدبري عملية اغتيال الصحفية «دافني كاروانا غاليزيا» واعتقلت ثلاثة مشتبه بهم هم «ألفريد وجورج ديجورجو» و«فينس موسكات» ووجهت إليهم تهمة القتل، لكن لم يُكشف عن هوية المخططين الحقيقيين الذين دفعوهم لتنفيذ هذا القتل، وكان تكليف القاضية «كونسويلو شيري هيريرا» بإجراء تحقيق في حادثة الاغتيال قد أثار غضب عائلة غاليزيا، وطلبت العائلة من الحكومة أن تغيّر القاضية لأنها اتخذت سابقًا إجراءات قضائية ضد «غاليزيا» بشأن تعليقات سابقة لها.

وفي ٢٠١٨ اجتمع المراسلون وأصحاب الصحف والمنظمات الإعلامية لإطلاق مشروع «دافني»، وتهدف هذه المبادرة التعاونية إلى المضي قدمًا في العمل المناهض للفساد الذي بدأته «غاليزيا».

ويمكن أن نسلط الضوء أيضًا على قضية اغتيال الصحفي اليوناني «سوكراتيس جيولياس» الذي قُتل في ١٩ يوليو ٢٠١٠ عن طريق إطلاق الرصاص عليه أمام منزله من قِبل ثلاثة أشخاص مجهولين، ونسبت الشرطة هذه الجريمة إلى مجموعة يسارية متطرفة تنتمي لعصابات الجريمة المنظمة وتُدعى عصبة الثوار[٢١].

وكان «جيولياس» مدير إذاعة «ثيما ٩٨.٩» الخاصة ومسهمًا في مدونة «تروكتيكو» الإخبارية، التي تغطي في كثير من الأحيان الفضائح الاجتماعية والسياسية، وكان يقوم في الفترة التي سبقت اغتياله بتحقيق صحفي عن قضايا الفساد في المجال التجاري، ليقوم بنشر نتائج هذا التحقيق؛ ما يوضح أن اغتياله جاء ليمنع نشر حقيقة قضايا الفساد التي اشترك فيها المسئولون ذوو النفوذ بالدولة.

كما قُتلت الصحفية البلغارية «فيكتوريا مارينوفا» بعدما تعرضت للاغتصاب ثم الخنق في أكتوبر ٢٠١٧، عقب إجرائها تحقيقًا في قضية فساد تتعلق باختلاس الأموال التي خصصتها صناديق الاتحاد الأوروبي لتنفيذ

20 The guardian., "Margaret Atwood, A year after her murder, where is the justice for Daphne Caruana Galizia?". https://bit.ly/3753pW5. Accessed on 16 October 2018.

21 Kitsanstonis, Niki., "Killing Revives Fear of Domestic Terrorism in Greece". The New York Times. https://nyti.ms/33l335D. Accessed on 21 july 2010.

BBC., Journalist Sokratis Giolias gunned down in Greece, https://bbc.in/2rK6b2P. Accessed on 19 july 2010.

مشاريع البناء في بلغاريا، وكشفت التحقيقات الصحفية عن تورط محتمل لممثلين عن القيادة العليا للبلاد في تلك المخالفات المالية، وأن ٣٠-٤٠٪ من إجمالي أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة سُرقت أو أُنفقت على الرشاوى في بلغاريا، وحاولت السلطات البلغارية إبعاد شبهة ارتباط مقتلها بنشاطها الصحفي[٢٢].

وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٨ اغتيل الصحفي السلوفاكي «يان كويساك» بسبب تحقيقاته حول عمليات التزوير المتعلقة برجال أعمال وسياسيين بالدولة، كما كان يستعد لنشر مقال حول علاقات سياسية محتملة لرجال أعمال إيطاليين مشبوهين بارتباطاتهم بالمافيا الكالابرية التي تنشط في سلوفاكيا[٢٣].

ومن الواضح لنا أن هناك العديد من الصحفيين الذين قُتلوا بسبب قيامهم بتحقيقات لكشف الفساد في الدولة واتهام كبار المسئولين فيها، حيث تُعرض هذه التحقيقات نفوذهم للخطر؛ مما يجعل اللجوء لاغتيال الصحفيين الذين يشكلون تهديدًا على سلطاتهم أمرًا حتميًّا للحفاظ على مكانتهم.

كشف انتهاكات حقوق الإنسان والاستبداد السلطوي والاغتيال السياسي:

تعرض بعض الصحفيين لانتهاك حقوقهم بسبب استبداد السلطات التي تقيد حرية التعبير عن الآراء المعارضة لها، وكان الصحفي السعودي «جمال خاشقجي» من أبرز هؤلاء الصحفيين الذين اغتيلوا في الفترة الأخيرة نتيجة الاستبداد السلطوي، وكان «خاشقجي» قد قُتل في ٢ أكتوبر ٢٠١٨ داخل قنصلية المملكة في إسطنبول عقب توجهه إليها من أجل إتمام أوراق رسمية اعتيادية، وأبلغت خطيبته السلطات عن اختفائه عندما لم يغادر القنصلية في حين أعلنت السلطات السعودية خروجه منها، لكن التسريبات الصوتية التي حصلت عليها أجهزة الأمن التركية عقب مقتل «خاشقجي» بيومين أظهرت أنه قُتل بعد ٤ دقائق فقط من دخوله مقر القنصلية، كما كشفت التحقيقات عن وصول فريق أمني سعودي مكون من ١٥ شخصًا قدموا من السعودية إلى تركيا في اليوم الذي اغتيل فيه «خاشقجي» وعادوا إليها فور تنفيذ العملية[٢٤].

وكان «خاشقجي» على صلة وثيقة بالعائلة الملكية السعودية، حتى انتقد سياسات المملكة في الفترة الأخيرة حيث اتُهم ولي العهد «محمد بن سلمان» بإصدار أمر بقتله، وكان «خاشقجي» يدافع عن المعتقلين ويحثّ السلطات على الإفراج عنهم، وكتب مقالات لصحيفة «واشنطن بوست» ينتقد فيها سياسات القيادة السعودية قبل

---

22 European Federation of Journalists., "Journalist Victoria Marinova brutally murdered in Bulgaria", https://bit.ly/2pmdGw6. Accessed on 7 October 2018.

the guardian., "Viktoria Marinova: man arrested in Germany over Bulgarian journalist murder", https://bit.ly/2NLOmsN. Accessed on 10 October 2018.

23 Euro News., "Rachael Kennedy, Jan Kuciak murder: Ex-soldier confesses to killing of Slovakian journalist and his fiancée", https://bit.ly/32RnZpL. Accessed on 12 april 2019.

٢٤ BBC: مقتل جمال خاشقجي: تركيا تصدر مذكرتي اعتقال بحق مسئولَيْن سعوديين، (https://bbc.in/2O8DiVD)، تاريخ النشر: ٥ ديسمبر ٢٠١٨.

sputnik news: «مصادر سعودية: الرياض ستطالب بتسليم قيادات أمنية تركية متورطة في قتل خاشقجي»، (https://bit.ly/2qfd0J8)، تاريخ النشر: ١١ نوفمبر ٢٠١٨.

اغتياله.

وحسبما ذكرت المصادر الأمنية التركية فإن «خاشقجي» التقى القنصل السعودي في إسطنبول «محمد العتيبي» ثم حاول عدد من الأشخاص قتله بالإبر، ولم تعثر أجهزة الأمن التركية على جثّته داخل القنصلية بعد إجراء الفحص الجنائي داخل القنصلية، لكنها أكدت العثور على أدلة تؤكد شبهاتها بأنه قُتل داخل القنصلية، وذكرت النيابة العامة التركية في إسطنبول أن جثمان «خاشقجي» تم التخلص منه عبر تقطيعه عقب قتله خنقًا[٢٥]، وكشفت مصادر تركية أن جثمانه نُقل بواسطة ٥ حقائب من مقر القنصلية الدبلوماسية إلى منزل القنصل العام السعودي في إسطنبول «محمد العتيبي» في اليوم الذي قُتل فيه.

جرى تشكيل فريق تحقيق سعودي وتركي لإجراء تفتيش شامل ضمن التحقيقات في قضية اختفائه، ورفضت السلطات السعودية الاعتراف بمقتل «خاشقجي» وأصرت على أنه خرج من قنصليتها، لكنها تراجعت عن هذه المزاعم وصرحت بأنه قتل داخلها نتيجة لشجار حدث داخل القنصلية، ثم أوضحت أن العملية كانت تهدف إلى اختطافه وليس قتله؛ ليتضح تناقض أقوال المسئولين حول مقتل «خاشقجي»، ووجهت الحكومة السعودية التهمة بقتل «جمال خاشقجي» إلى ١١ شخصًا لكنها نفت ضلوع ولي العهد في هذه العملية أو معرفته بها[٢٦].

وأعلن وكيل النيابة العامة السعودية «شلعان الشلعان» أن جثة الصحفي جُزئت وسُلمت إلى متعاون محلي عقب قتله في شجار وحقنه بمادة قاتلة، وأصدر الملك السعودي «سلمان بن عبد العزيز» أوامر ملكية بإعفاء نائب رئيس المخابرات السعودية «أحمد عسيري» من منصبه، كما أُعفي المستشار في الديوان الملكي «سعود القحطاني» من منصبه، بالإضافة إلى عزل عدد من ضباط الأمن البارزين من مناصبهم، وأمر بتشكيل لجنة وزارية يرأسها ولي العهد «محمد بن سلمان» بهدف إعادة هيكلة وكالات المخابرات السعودية.

وفي تركيا أصدر المدعي العام لمدينة إسطنبول مذكرتي اعتقال بحق مسئولين سعوديين سابقين، مقربين من ولي العهد السعودي لضلوعهما في التخطيط لحادثة القتل، وهما مساعد ولي العهد السابق «سعود القحطاني» ونائب رئيس الاستخبارات العامة السعودية السابق «أحمد العسيري»[٢٧]، وتوجه تركيا انتقادات مستمرة للسلطات السعودية لعدم تعاونها بالشكل المطلوب لتحديد ملابسات الجريمة، ومحاسبة كل المسئولين عن قتل «خاشقجي» الذي كان قد انتقل للعيشفي الولايات المتحدة بعد تولي الأمير «محمد بن سلمان» ولاية عهد المملكة.

---

٢٥ الخليج: «تفاصيل جديدة عن اغتيال خاشقجي»، (https://bit.ly/2Qp4sdk)، تاريخ النشر: ١٦ أكتوبر ٢٠١٨. فرانس 24: «وسائل إعلام: تركيا تؤكد أن لديها تسجيلات صوتية ومصورة تثبت مقتل جمال خاشقجي»، (https://bit.ly/375feeP)، تاريخ النشر: ١٢ أكتوبر ٢٠١٨.

٢٦ Sky news: «مقتل خاشقجي .. لبيان الكامل لنتائج التحقيقات»، (https://bit.ly/373XP6n)، تاريخ النشر: ١٥ نوفمبر ٢٠١٨.
محمد العراقي: «كل ما تريد معرفته عن مقتل الصحفي جمال خاشقجي» البوابة نيوز، (https://bit.ly/3578n2V)، تاريخ النشر: ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨.

27 Washington post., “Where is Jamal Khashoggi?”, https://wapo.st/2OalBEZ. Accessed on 4 October 2018.

وتوصل تحقيق صحفي أجرته «دايلي صباح» التركية إلى استنتاج مفاده أن السبب الحقيقي لقتل السعودي يرجع إلى رغبته في إنشاء جيش إليكتروني ضد ولي عهد بلاده «محمد بن سلمان»؛ حيث كان من المخطط أن ينشط في مواقع التواصل الاجتماعي ويضم معارضين سعوديين من شأنهم أن يعرضوا الأوضاع الحقيقية في السعودية، ويواجهوا المتصيدين الإليكترونيين العاملين لصالح ولي العهد السعودي.

ومن خلال الروايات المتناقضة التي صرحت بها الحكومة السعودية في مقتل الصحفي «جمال خاشقجي» تتأكد محاولاتها الحثيثة لإخفاء الحقيقة حول مقتله، لكن الضغط الدولي الذي واجهته جعلها تتراجع عن مزاعمها وتقدم صورة أوضح نوعًا ما حول مقتله، كما توضح القرارات التي اتخذتها المملكة ضد بعض المسئولين السعوديين الذين شاركوا في مقتل «خاشقجي» محاولتها إرضاء الرأي العام وإبعاد التهم عن ولي العهد وجهت إليه أصابع الاتهام.

وثمة أيضًا الصحفي الأوكراني من أصل بيلاروسي «بافل شيريميت» الذي قتل في ٢٠ يوليو ٢٠١٦ إثر انفجار عبوة ناسفة في سيارته بمدينة كييف، ولم يُلق القبض على المتهمين بتنفيذ هذه الجريمة، وكان «شيريميت» كشف قضايا فساد لأشخاص ذوي نفوذ في أوكرانيا وبلاروسيا وروسيا، وتلقى تهديدات على إثرها طوال مسيرته، وكان معروفًا بانتقاده للحكومات البيلاروسية والروسية والأوكرانية، وندد بضم روسيا لشبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في «دونباس»، وجُرِّد من جنسيته البلاروسية عام ٢٠١٠ وكان قد انتقل للعيش في روسيا منذ عام ١٩٩٧ تجنبًا للاضطهاد الذي عانى منه بسبب تقاريره التي انتقدت حكومة الرئيس البيلاروسي حينها «ألياكسندر لوكاشينكا».

وحاز «شيرميت» العديد من الجوائز الدولية بما في ذلك جائزة «آدموفيتش» في مركز بيلاروس بنلن عام ١٩٩٥، وجائزة لجنة حماية الصحافيين الدولية لحرية الصحافة عام ١٩٩٨، وجائزة الصحافة والديمقراطية عام ٢٠٠٢.

وبالنظر أيضًا إلى قضية اغتيال الصحفي الروسي «نيكولاي أندروشنكو» الذي يعتبر من أبرز الصحفيين المعارضين في مدينة سان بطرسبرج الروسية، والذي قُتل بعد تعرضه للضرب المبرح في ٩ مارس ٢٠١٧ من قِبل مجهولين، نجد أن السبب وراء اغتياله هو قيامه بإجراء دراسة استقصائية حول السلوكيات التعسفية التي ترتكبها قوات الشرطة، والعلاقات بين شبكات الإجرام والسلطة، وخصوصًا خلال فترة التسعينيات عندما كان «فلاديمير بوتين» رئيس بلدية سان بطرسبرج.

وكان «نيكولاي» المؤسس المشارك للصحيفة الأسبوعية «نوفير بيتربورغ» وعضوًا في مجلس مدينة سان بطرسبرج من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٣، وعُرف بانتقاده للرئيس الروسي «بوتين» وتقاريره حول الفساد وانتهاكات الشرطة المحلية لحقوق الإنسان والجريمة المنظمة في روسيا، وكان تعرض للضرب في نوفمبر ٢٠٠٧ وسُجن لمدة شهرين بتهم التشهير وعرقلة العدالة بسبب تقاريره عن التحقيق في جرائم القتل.

ولم يُتوصل إلى مرتكبي جرائم الاغتيال بحق هؤلاء الصحفيين، وما زالت هوية هؤلاء المجرمين مجهولة حتى الآن، فإما أن تتهم الدولة أطرافًا أخرى لا علاقة لها بتلك الجرائم، أو تمنع الإعلان عن أي حقائق متعلقة باغتيالهم، أو تتجاهل هذه القضايا، حيث تخفي التحقيقات ملابسات الجريمة حتى لا يتعرض كبار رجال الدولة

المسئولين عن ارتكاب تلك الجرائم للخطر، وتظل القضايا معلقة حتى يهدأ الرأي العام ولا تثار أي تساؤلات حول تلك الجرائم.

ورغم ذلك وبالإمعان جيدًا في ملابسات هذه الجرائم نجد أن كبار المسئولين وأصحاب النفوذ في الدولة هم من يقفون خلفها؛ بسبب كشف هؤلاء الصحفيين للفساد الذي يمارسه هؤلاء سواء أكان فسادًا ماليًّا أم سياسيًّا.

الخاتمة:

لا شك أن الصحافة الحقيقية هي تلك المهنة التي تمارس دورًا فعَّالًا في حماية المجتمع من السلطة وفي تقويم الأنظمة السياسية، باعتبار أنها معنية بنقل الحقائق وكشفها، لكن أصحاب هذه المهنة يدفعون ضريبتها بالاعتداءات والتهديدات التي قد تصل لحد لاغتيالهم، لذلك فحماية أمن الصحفيين أمر وثيق الصلة بدعم حرية التعبير وإبداء الرأي.

حاولت هذه الدراسة عرض دور الدولة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والرأي العام في حماية الصحفيين من الانتهاكات التي يتعرضون لها، كما تناولت بعض الحالات التي تعرض فيها الصحفيون للاغتيال بسبب آرائهم السياسية، وبمقارنة هذه الحالات يمكننا التوصل إلى عدة استنتاجات منها:

تتشابه الأهداف والأسباب التي تدفع السلطات في مختلف الدول لقتل الصحفيين، والتي ترجع إلى معارضة الصحفيين لسياسات دولهم ومحاولات الكشف عن السياسات غير الدستورية التي تتبعها الدول، وهو الأمر الذي يدفع المسئولين فيها لمعاداتهم وتهديدهم وقتلهم إذا لم يستجب الصحفيون لهذه التهديدات واستمروا في معارضة سياسات السلطات بالدولة.

ترجع معظم حالات الاغتيال إلى محاولة الصحفيين الكشف عن فساد بالسلطة، وخصوصًا في الفترة التي تسبق اغتيالهم سواء كان فسادًا سياسيًّا أم اقتصاديًّا، مما يهدد بقاء السلطة والمسئولين في مناصبهم، ولذلك يسعى هؤلاء المسئولون إلى التخلص من أولئك الصحفيين؛ حتى لا يصل الأمر إلى الرأي العام الذي قد يثور بسبب هذه السياسات، ومن ثم يخشى الصحفيون الآخرون الإقدام على كشف هذه السياسات حتى لا يُقتلوا، وينتج عن كل هذا تقييد حرية التعبير ونشر حالة من الخوف في أوساط الصحفيين تمنعهم من نقل الحقائق إلى الناس، ليصبح الناس على غير دراية بما يدور في أوطانهم.

تعرض معظم الصحفيين الذين تعرضت لهم الدراسة للاغتيال من خلال انفجار العبوات الناسفة المزروعة في سياراتهم، وقتل البعض بالرصاص أو الخنق، كما تعرض هؤلاء الصحفيون إلى التهديدات طوال مسيرتهم المهنية وسُجن البعض ونفي وجُرد من جنسيته، لكن في النهاية اغتيلوا بسبب إصرارهم واستمرارهم في كشف فساد السلطة.

تتعرض حرية التعبير لانتهاكات في الدول الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الانتهاكات تتفاقهم في الدول غير الديمقراطية التي تسيطر السلطة فيها على وسائل الإعلام غالبًا؛ مما يجعل الآراء الصحفية تقف في صف سياسات السلطة وتدعمها بشكل دائم.

تحتاج الصحافة إلى تضافر جهود المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني؛ لمواجهة انتهاكات السلطة، والإسهام في سن القوانين التي تحفظ للصحفيين حقوقهم وتمنع ممارسة العنف ضدهم.

يُشكِّل الرأي العام الوطني والدولي ضغطًا على السلطات يمنعهم من استخدام العنف ضد الصحفيين مثلما حدث في قضية الصحفي السعودي «جمال خاشقجي»، الذي اضطرت السلطات السعودية للاعتراف بمقتله عقب ما واجهته من غضب الرأي العام الدولي، والضغط الدولي الرسمي عليها لتوضيح ما حدث بشأن الصحفي، ولذلك نرى أن المجتمعات الديمقراطية هي الأقل عرضة لانتهاكات حقوق الصحفيين بسبب الدور الكبير الذي يلعبه الرأي العام فيها، والذي يجعل السلطات تحسب له حسابًا خوفًا من المساءلة، أما في الدول غير الديمقراطية التي لا يكون للرأي العام دور يُذكر فيها فتمارس السلطات انتهاكاتها ضد الصحفيين بشكل أوسع.

لم يُقتص للصحفيين الذين تناولتهم الدراسة، بسبب أن كبار المسئولين في دولهم هم من أمروا بقتلهم، وتحاول السلطات إلقاء التهم على أفراد آخرين محاولة منها لإبعاد الشبهات عن المتهمين الحقيقيين.

هناك فجوة واسعة بين القوانين الدولية والتنفيذ الفعلي لها على المستوى المحلي، كما تعاني الأطر التشريعية للدول من الهشاشة؛ مما يجعل الإلزام الدولي ضرورة على المنظمات الدولية أن تسهم في فرضه من أجل تفعيل القوانين الدولية التي تُسَنّ، وحتى تضع الدول هذه القوانين إطارًا لدستورها.

يجب عدم استخدام آليات الرقابة والمضايقات القانونية واستخدام قوانين الأمن القومي ومكافحة الإرهاب لإسكات الصحفيين، كما ينبغي السماح بتعدد وسائل الإعلام وعدم احتكار السلطة لها.

تقوم بعض الدول باغتيال الصحفيين المعارضين لسياساتها في الدول الأخرى؛ للحفاظ على أمنها وصورتها في المجتمع الدولي، مثلما أثير الشك حول قيام السلطات السورية باغتيال الصحفيين اللبنانيين «سمير قصير» و«جبران توينى»؛ لمعارضتهما التدخل السوري في الشئون اللبنانية، والتنديد بسياسات الدولة السورية.

صادر عام 2020 عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkan-srp.com

أركان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing